http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1503) السنة السادسة - الأحد (10) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الثامن

فلك الدين كاكه يي

العراقيون مسؤولون بعد الان كذلك الكرد:

كلهم مسؤولون، بدرجات متفاوتة. فاذا ارتضى العراقيون عرباً وكرداً وغيرهم بروح ونص الدستور وبما نشأ عنه من مفاهيم وأعراف جيدة مثل الديمقراطية الفدرالية أو الفدرالية الديمقراطية، والديمقراطية التوافقية وغيرها... اذا ارتضوا بذلك فيجب أن يسعوا الى التعايش السلمي معاً وحل جميع المشكلات عبر الحوار.

ألم يكن بمقدور العراقيين (أي الحكام) الذين تسلموا الحكم ومقادير الدولة منذ ١٩٢٠ حل المسألة الكردية بالطريقة الراهنة؟

أظن أنه كان بامكانهم ذلك فيما لو درسوا التأريخ جيداً واستمعوا إلى أهل العلم والمعرفة والعقل. اذ طالما ظهرت في العراق شخصيات مثقفة ثقافة عالية ومجموعات وأحزاب سياسية وطنية واعية دعت إلى الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية، وبينت في دراساتها ومناقشاتها هذه الجذور الاستعمارية لمحنة الشعب الكردستاني. إلا ان الفئات الحاكمة كانت تسمع قليلا جداً أو لاتستمع وتتجاهل غالباً تلك الحقائق تحت ضغط الطبقات والقوى الشوفينية والمتشددة والانانية التي كانت مصالحها تقتضي الاحتفاظ بالواقع الذي خلقه الاستعمار. فالذي ورد في الدستور الدائم عام ٢٠٠٦ كان يمكن أن يأتي أيضاً في وقت مبكر.

محاولات سلمية ... فمن كان يجهضها؟

سنحت في القرن العشرين فرصة ثمينة لتصحيح الماضي وبناء علاقات عربية كردية عادلة متكافئة وإحلال السلام الدائم وتوفير ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي، إلا ان قوى معروفة أحياناً وغامضة مجهولة حيناً أخر كانت تعرقل سبل الحل الصحيح وتشوش وتخرب. هذه القوى كانت داخلية وخارجية في آن معاً، وإقليمية أيضاً لان الدول المجاورة التي حصلت على (حصص) من (كعك) كردستان كانت تخشى أي تطور في حل المسألة الكردية في العراق كي لا يأتي دورها! فتتنازل بعض الشيء للكرد في بلدانها.

وهكذا كانت الدول المجاورة تتعاون على بقاء أسباب وأجواء التوتر والعنف والقتال والمآسي بدلا من البحث عن السلام الشامل، الضروري حتى الان للعراق وللدول المجاورة ذاتها.

وكان وراء محاولات الاجهاض -ولنعترف- عامل مهم آخر هو القصور الذاتي للحركة الكردية وبعض قياداتها في بعض المراحل وعجزها عن استيعاب الفرص والامكانيات المتاحة والقوى الفاعلة في هذه الفترة وتلك.

فلا يصح تبرير أخطاء أو قصور أي طرف مهما كانت مسؤوليته و دوره وقدرته على الفعل والحركة قوية أو ضعيفة، كبيرة أو ضئيلة. فالمسؤولية، مسؤولية في السياسة، اذ قد تؤدي أخطاء مهما كانت صغيرة أو عفوية إلى ضياع أكبر الفرص الثمينة.

أما الفرص او محاولات الحل في القرن العشرين فسنحت، في الاقل، في هذه الفترات:

١. فترة ادارة حكومة إقليم كردستان (في السليمانية) برئاسة الشيخ محمود الحفيد خلال ١٩١٩ – ١٩٢٢.

٢. حقبة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي اقر الدستور العراقي المؤقت الصادر آنذاك مبدأ مهماً عن (الشراكة بين العرب والاكراد) في العراق. ان تضمين هذا المبدأ التأريخي في مادة الدستور المؤقت جاء بمبادرة ومساندة القوى والشخصيات العراقية الوطنية التي كانت آنذاك قريبة من السلطة الجديدة بعد ١٤ تموز، نذكر منهم دور الشخصية التأريخية كامل الجادرجي ومحمد حديد وزملائهم في الاتجاه الوطني الديمقراطي الذين كانوا ذوي تأثير قوي على الضباط الاحرار، كذلك دور الحزب الشيوعي العراقي والنخبة السياسية والعسكرية القريبة منه آنذاك. فالحزب الشيوعي منذ الاربعينيات لعب دوراً اساسياً في نشر ثقافة الحل السلمي للقضية الكردية بين صفوف الجماهير العراقية الواسعة وكان واضحاً في طروحاته الديمقراطية والانسانية. بمعنى ان العراق كان يمتلك عقولا كبيرة حكيمة قادرة على التشخيص الصحيح للمشكلة وسبل حلها، هذا الحل الذي غالباً ماكان يتعثر في التفاصيل والتطبيق الميداني بسبب تدخل القوى والجهات المعادية للحل.

٣. إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ الموقعة من قبل رئيس جمهورية العراق أحمد حسن البكر وقائد الحركة التحررية الكردية الملا مصطفى البارزاني، هذه الإتفاقية تلاها الرئيس البكر من اجهزة الاعلام كبيان صادر من الدولة العراقية، وكان ذلك أمراً طبيعياً ان تكون أية دولة هي صاحبة هذه المبادرة ، بينما ظل بعض الكرد يجادلون، عن قصر نظر وجهل بطبيعة الإمور، فيما اذا كانت (إتفاقية) ام (بياناً). فقد كانت إتفاقية مهمة للغاية في ظروفها إنما صدرت ضمن بيان للدولة العراقية. اعتقد ان المشكلة الاساسية لم تكن أبداً فيما أعتبرتها أجهزة الاعلام إتفاقية أم بياناً، فالعبرة هي في محتوى البيان و الافاق الواسعة التي فتحتها إتفاقية ١١ آذار أمام احلال السلام الاهلي والاعمار والتنمية واقامة مؤسسات الحكم الذاتي حسب الإتفاقية والتطلع الى حل مشكلة كركوك عبر إجراء إحصاء السكان، وهو مالم يتحقق.

قوى الخير والسلام في العراق:

كانت وراء والى جانب تسجيل هذه الصفحة الذهبية من محاولات الحل السلمي الديمقراطي ارادة الشعبين العربي والكردي في العراق وسياسة قادة حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك وسياسة قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوى وأحزاب ديمقراطية ويسارية عراقية وشخصيات تاريخية فذة، نذكر من الاحزاب العراقية خاصة الحزب الشيوعي العراقي الذي ألقى بثقله الجماهيري الضخم للترحيب بالإتفاقية وتعبئة العراقيين حولها وصيانتها وتنفيذها، ولن ننسى أبداً دور الراحل عزيز شريف هذه الشخصية الفكرية والسياسية العبقرية الخالدة في تأريخ العراق، الذي كان في صلب المساعي الاولية لإجراء المفاوضات حتى اتمامها، ومن ثم أنضم إلى لجنة السلام العليا التي تشكلت في بغداد من ممثلي حزب البعث والديمقراطي الكردستاني. عزيز شريف الذي كان حكماً عادلا في المباحثات اليومية بين الطرفين، وكلما أحتد النقاش حول موضع كان عزيز شريف يقف هو إلى جانب الكردستاني مهما كانت أسباب النقاش. كان عزيز شريف، العربي العراقي الاصيل يؤيد الجانب الكردستاني بغض النظر عن الاخطاء واي شيء، استمر ذلك أربع سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ وهي الفترة المحددة لتطبيق إتفاقية آذار.

وكانت الى جانب الإتفاقية دولياً قوى عالمية ضخمة آنذاك: الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي وسائر دول حركة عدم الانحياز، وبعض الدول والقوى العربية خاصة الراحل جمال عبدالناصر. اما الدولتان التركية والايرانية فقد أبدتا الاستياء وعدم الارتياح من الإتفاقية ووقفتا ضدها. وأعتبرتها تركيا (خطراً كبيراً) على مصالحها، وعبرت علناً عن مخاوفها وقلقها، كذلك الدول الغربية وأمريكا التي أبدت الانزعاج من الدور الكبير الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي في العراق. فحسابات الحرب الباردة وسباق المعسكرين الدوليين كانت وراء إستياء وتذمر العديد من الدول الاوروبية التي كانت أوساط شعبية واسعة فيها ترحب بالحل السلمي للقضية الكردية.

وسط هذه الاجواء جاءت إتفاقية ١١ آذار تقدماً كبيراً على الحل الصحيح، وكان بإمكانها وضع العراق على طريق التقدم الشامل فيما لو استمر تنفيذ الإتفاقية ولو حيل دون وقوع قتال جديد عام ١٩٧٤.

اذ رغم المسؤولية الاساسية للنظام السابق في ما حصل من انهيار للإتفاقية، فلا يمكن ايضاً ان ننسى اخطاء كبيرة من الجانب الكردستاني، ناتجة عن الغرور وتكالب بعض العناصر على مكاسب ذاتية، كذلك سوء التقدير للتحالفات الدولية الجديدة في مرحلة التوافق الدولي: حيث كان المعسكران الدوليان يحاولان تثبيته.

وكان الوفاق سيتم على حساب مصالح العديد من الشعوب والبلدان الاصغر، مما كان ينبغي الحذر من (اللعب) بتوازنات جديدة لن ترحم أحداً!.

فقد ضاعت من العراق فرصة عظيمة، كذلك خسر شعب كردستان... وخسر الطرفان العربي و الكردي، ومازالا يدفعان ثمن ذلك حتى اليوم. وللتاريخ اقول ناقش كونفرانس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في آب ١٩٧٦، المنعقد في برلين، مسيرة ١١ آذار ١٩٧٠-١٩٧٤ وأكتشف أخطاء الجانب الكردستاني وأنتقدها بشدة، ووضع سياسة جديدة سار عليها ونجح كما هو الان.

عزيز شريف، المشروع الفدرالي ١٩٥٢:

على ذكر الاستاذ عزيز شريف ومواقفه الديمقراطية والانسانية، فقد كان كاتباً فذاً ومحللا سياسياً كبيراً وشخصية أجتماعية ذات حضور دائم في الاوساط الدولية والعراقية اذ كان منذ وقت مبكر عضواً في مجلس السلم العالمي ومنظمة التضامن الافروأسيوية واسس منظمة التضامن والصداقة في العراق.

عزيز شريف هو الذي طرح مشروعاً للفدرالية وحل القضية الكردية على اساس الاتحاد الاختياري بين الشعبين العربي والكردي وذلك عام ١٩٥٢ وأصدر كتاباً معروفاً بذلك، أعاد الاتحاد الوطني الكردستاني طبعه وتوزيعه في أواخر الثمانينيات في أثناء المقاومة.

عزيز شريف، اذن، سبق السياسيين والمثقفين الكرد وبادر إلى طرح فكرة الفدرالية، وربما كان وحيداً، اذ أن قليلين من المثقفين العرب العراقيين أيدوه، كما عجز الكرد أنفسهم من ادراج مشروع عزيز شريف ضمن منهاج وبرنامج العمل السياسي، حيث كانوا يكتفون بالمطالبة بالحكم الذاتي في عراق ديمقراطي وذلك حتى عام ١٩٩٢، حيث تبنى البرلمان الكردستاني حل الاتحاد الاختياري (الفدرالي). مامعناه ان عزيز شريف سبق الكرد أنفسهم أربعين عاماً.

وللتأريخ فإن أدبيات الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت تطرح فكرة الاتحاد الاختياري بشكل متقطع منذ آب ١٩٤٦، تأريخ تاسيس الحزب، حيث نص المقال الافتتاحي لجريدته المركزية آنذاك على ذلك، الا ان ح. د. ك لم يطرح الفدرالية كمشروع متكامل للحل مثلما طرحه عزيز شريف.

فالعراق اليوم يحتاج الى شخصيات فذة متسامية شامخة مثل عزيز شريف و كامل الجادرجي والعديد من الشخصيات العراقية التي ساهمت في اغناء الفكر السياسي العراقي بأتجاه الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، وهي كثيرة، لانجد مثيلا لها في القوميات الاكبر في البلدان الاخرى التي يتوزع عليها الشعب الكردي. فلم يظهر في ايران سوى قادة حزب تودة (الشعب) الايراني الذي كان حزباً شيوعياً والمجموعات والشخصيات القريبة منه، وفي تركيا ظهر قليلون مثل عالم الاجتماع التركي الكبير د. اسماعيل بيشكجي الذي قضى سنوات طويلة في السجون لدفاعه عن عدالة القضية الكردية، وظهر من قادة الدولة التركية الرئيس الراحل تورغوت اوزال(١) الذي اعلن عقم وفشل الحل العسكري للقضية الكردية. ودعا الى الحوار والسلام وحل القضية على أساس الاتحاد الاختياري (الفدرالي) عام ١٩٩٣، الذي أعتبر عام التحولات الفكرية والاستراتيجية للراي العام التركي ازاء القضية الكردية؛ وخرج الملياردير صاقب صابانجي ليطالب بإجراء مفاوضات مع الشخصيات الكردية واقامة دولة فدرالية كاسبانيا. وشكل جَمْ بونير(٢) ، رئيس اتحاد رجال الاعمال الاتراك (توسياد)، وهو صناعي معروف، شكل حركة باسم الحركة الديمقراطية الجديدة ودعا إلى تصحيح الاوضاع و(إعادة ما سرقوه من الاكراد) فقال في تصريحات مثيرة في عام ١٩٩٥ (... يجب أن ندرك بأن أعترافنا بحقوق الاكراد ليس عملا ثورياً وإنما هو وسيلة لاعادة ما سرقناه منهم اليهم عندما أسسنا جمهوريتنا...)(٣).

فعزيز شريف، المنتمي الى القومية الاكبر في العراق، سبق اقرانه في القوميات الاخرى الاكبر في تركيا وأيران وسوريا ٣٠-٤٠ عاما، وربما نصف قرن.

وهنا تستوقفني فكرة ان المباحثات المطولة التي كانت تجري أعوام ١٩٧١-١٩٧٤ بين الجانبين العربي والكردي في بغداد حول صيغة الحكم الذاتي والصلاحيات وطريقة توزيع الواردات والثروات وقوات البيشمركة والعلم والشعار والميزانية والعلاقات الخارجية وغيرها، هي في الجوهر نفس المشكلات التي تدور حولها الان خلافات معينة بين إدارة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية. ان لم تكن نفس المشكلات بالنص، فهي نفس الجذور والاسباب مع أختلاف في التفاصيل والظروف..

حَرام وجريمة ان تضيع هذه الفرصة أو يتقلل من شأنها:

ماتحقق للحل السلمي السياسي للمسألة الكردية في العراق حالياً على أساس الدستور الدائم والاستفتاء وتشكيل مؤسسات النظام الاتحادي الفدرالي، لهو فرصة أعظم وأثمن مما كان في المراحل السابقة في القرن العشرين. بل ان خلاصة روح الدستور هي بمثابة نتيجة مركزة لكل الجهود والمساعي السلمية لجميع العراقيين عرباً وكرداً، احزاباً وشخصيات واصدقائهم، خلال القرن الماضي. (انظر الدراسات القيمة للمستشرقين الروس م. لازاريف، حسرتيان، شاكرو خوويي، اولفا وآخرون، الذين ارسوا اسساً سليمة فكرياً وسياسياً للحل الصحيح للقضية الكردية وقد اغنوا الفكر السياسي الديمقراطي العراقي والعربي بذلك).

فطريقة الحل الان أوضح جداً مما سبق، وامامها الان امكانات مادية ومعنوية أكبر وآفاق دبلوماسية ودولية أوسع بما لايقاس بالماضي، وداخلياً تسود الان حرية التعبير والاطلاع ولغة الحوار والحياة البرلمانية مما يوفر حل المشكلات سياسياً. ان طبيعة المشكلات المتبقية التي تعتبر خلافات بين الطرفين هي أسهل مما مضى وقد اشبعت بحثاً ونقاشاً بتقليب مختلف الاوجه.

وان العوامل السلبية التي أجهضت المحاولات السابقة كانت ذاتية داخلية وخارجية، أما اليوم فان المجتمع الدولي بثقله الهائل يقف الى جانب حل المشكلات الداخلية عن طريق الحوار.

أما على المستوى الذاتي الداخلي فقد كان العراقيون عرباً وكرداً يقعون في أخطاء مختلفة سابقاً، هذا الطرف كان يقع في تعصب وتشدد لامبرر له ومحاولة إقصاء والغاء الاخر بدون طائل، وذاك الطرف كان يصاب بالغرور واللامبالاة او ضعف الاحساس بالمسؤولية ازاء الحاضر والاجيال المقبلة. وكان ثمة سوء تقدير للاوضاع واخطاء في التقييم والتشخيص او إنجرار الى كمائن الخصوم الاقليميين والمطامع والمغانم الذاتية.

فالعوامل الذاتية تتعلق بطريقة تفكيرنا ومستوى ادراكنا لما نحن فيه واين نقف من العالم. فنحن لسنا وحدنا، يجب على كل طرف أن يشعر باحاسيس الطرف الاخر ويحترم خصوصياته ومصالحه المشروعة. فلن ينشأ خلاف حقيقي إلا اذا كان هناك خلل ما...

أقول: بعد التجارب والمآسي والكوارث الماضية ينبغي أن نعمل وإيدينا على قلوبنا، كما يقال. وانه لحرام وجريمة لا تغتفر ان ضاعت هذه الفرصة أو تُقَلَّل من شأنها لاي سبب ذاتي كان.

والمهم ان كل طرف ينبغي ان يدرس بدقة مايراد منه، وما المطلوب حسب الدستور والاتفاقيات والعهود والمواثيق وبرامج العمل المشترك من أجل ازالة الحيف والحرمان عن الشعب العراقي ومساعدته على اعادة بناء حياته بما يحفظ الكرامة الانسانية والحقوق الانسانية والمواطنة الحقة والمساواة.

هامش:

(١) و(٢) و(٣): أنظر: د. أبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، من منشورات دار آراس، أربيل، الطبعة الثانية ٢٠٠٨. الطبعة الاولى كانت عام ٢٠٠١.

نقاش اقتصادي مفتوح وصريح مع الدكتور برهم صالح نائب رئيس الوزراء

كاظم حبيب

الحلقة الأولى

المدخل

تابعت بعناية مستمرة خطب وتصريحات ومقابلات الدكتور برهم صالح، نائب رئيس الوزراء، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالشأن الاقتصادي العراقي، وكان آخرها مقابلته الصحفية مع «فضائية الشرقية» التي نشرت في نشرة «الإنصات المركزي» التابعة لهيئة الإعلام المركزي في الاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥، وقبل ذاك خطابه في مؤتمر الاستثمار الذي عقد أخيراً في لندن. وما عرضه الدكتور صالح من أفكار واتجاهات في السياسة الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها في العراق تستحق المناقشة وإبداء الرأي بشأنها، إذ لم تطرح مثل هذه الأفكار من أي مسؤول عراقي حتى الآن بمثل هذا الوضوح لما يريده للعراق خلال السنوات القادمة. ولا شك في أن القضايا السياسية التي يطرحها هي الأخرى تستحق النقاش ايضاً لأهميتها في العملية السياسية الجارية في العراق، إلا أني سأوجل النقاش حول الأفكار السياسية المهمة التي طرحها لوقت آخر وأركز على السياسة الاقتصادية التي يريد للعراق أن يتبناها ويسير عليها.

إن مناقشتي لأفكاره، سواء بالتأييد أو الاختلاف، ستنصب على عشر نقاط جوهرية، يمكن صياغتها على شكل أسئلة فيما يلي:

١. هل كان اقتصاد الدولة في العراق اقتصاداً اشتراكياً حقاً، كما يشير الدكتور برهم صالح أم شيئاً آخر، وما الموقف من قطاع الدولة الاقتصادي؟

٢. وهل يمتلك العراق استراتيجية اقتصادية، أو لا يزال يراوح في مكانه رغم مرور ست سنوات على سقوط الفاشية السياسية في العراق؟

٣. وما الموقف من البنية التحتية المخربة، ومن يفترض أن ينهض بها؟

٤. وما الموقف من القطاع الصناعي العراقي، وهل يجوز إهماله، كما هو عليه الآن؟

٥. وكيف يفترض معالجة المسألة الزراعية؟

٦. وكيف يفترض أن يعمل القطاع التجاري العراقي، وهل الهدف قطع الطريق على تصنيع البلاد؟

٧. وما الموقف من الاستثمارات الأجنبية، وكيف يمكن تحريكها صوب الاقتصاد العراقي؟

٨. وهل يعبر معدل حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي عن تحسن فعلي في حياة الشعب، وما أهمية هذا المعيار في العملية الاقتصادية في العراق وفي حياة الناس؟

٩. وكيف يفترض معالجة المشكلات الاقتصادية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق؟

١٠. وكيف يفترض معالجة قطاع التأمين وإعادة التأمين في العراق ليلعب دوره الاقتصادي وكاحتياط ضروري لثروات العراق؟

لا شك في وجود أكثر من مسألة أخرى في مطالعات وتصريحات وخطب ومواقف الدكتور برهم صالح التي يفترض وضعها على طاولة النقاش، سواء أكان الإنسان متفقاً معه أم مختلفاً معه بشأنها، ولكني سأكتفي بمناقشة هذه النقاط العشر في حلقات عدة لكي تصبح موضع نقاش مفتوح بين جمهرة الاقتصاديين من النساء والرجال في داخل العراق وخارجه.

×××

هل كان اقتصاد الدولة في العراق اقتصاداً اشتراكياً حقاً أو شيئاً آخر، وما الموقف من قطاع الدولة الاقتصادي؟

جاء بشأن هذه النقطة في تصريحات الدكتور برهم صالح ما يلي:

«هناك إجراءات مهمة لنتذكر ايضاً السياق العراقي له إرث إداري وقانوني كبير متعلق باقتصاد الدولة واقتصاد الاشتراكية نحن نتحول من ذلك الإرث إلى ما نريده من اقتصاد مفتوح، ...» ص ٣ من حواره مع فضائية الشرقية.

فهل هذا التقدير صائب؟ كل الدلائل التي تحت تصرفنا تؤكد أن الدكتور برهم على خطأ فادح حين يعتقد بأن الاقتصاد العراقي في فترة حكم حزب البعث وصدام حسين كان اشتراكيا. فمن عاش في العراق ومن عرف الاقتصاد العراقي حينذاك عن كثب ومن عمل في المجال الاقتصادي يدرك دون أدنى ريب عدداً من القضايا الجوهرية، وهي:

١. إن الدولة العراقية في عهد حزب البعث وقيادة صدام حسين كانت دولة شمولية مطلقة، دولة من حيث السياسة والممارسة فاشية، وكانت دولة تقوم في أحسن الأحوال على أساس «اشتراكية الحزب النازي» الرأسمالية الصرفة، ولكن وفق أوضاع اقتصاد متخلف وتابع، ولم يكن لهذا الاقتصاد أية صلة بقوانين الاقتصاد الاشتراكي بأي حال.

٢. وأن ملكية الدولة لرأس المال لم يحولها إلى دولة اشتراكية ، بل كان الاستبداد والقرارات الفردية هي المهيمنة على هذا الاقتصاد وتعمل لمصلحة النخبة الحاكمة والقوى البيروقراطية المهيمنة على أجهزة الدولة والمتحكمة بحركة ونشاط وموارد قطاع الدولة.

٤. وأن الإدارة الاقتصادية في هذا القطاع لم تنهض على أسس اقتصادية، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، ولم تخضع للقوانين الاقتصادية الموضوعية، ومنها قوانين السوق، كما لم تلتزم بالمحاسبة الاقتصادية والحساب الاقتصادي، بل كانت تنشأ وفق رغبات وقرارات فوضوية ولا تمت إلى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بأية صلة.

٥. كما أن الأداة الرئيسية لوجهة التنمية في العراق تمثلت بما أطلق عليه بـ«التنمية الانفجارية»، التي فجرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية حقا ، وقبل ذاك السياسية في المجتمع بأسره ولم يحصد المجتمع من هذا النظام وسياساته غير الركام.

٦. وقد اقيمت هذه المشاريع على اسس غير اقتصادية وبذخية في فترة الفورة النفطية وما بعدها وحين كان وزير الصناعة العراقي السابق طه الجزراوي يقول «نريد الأفضل ونمتلك النقود». ومن خلال هذه المقولة وغيرها تم التفريط الفاحش بأموال الشعب بصورة غبية.

ومن هنا نقول أن الاقتصاد العراقي وقرارات السلطة العراقية حينذاك لم تكن اشتراكية ولا تمت للاشتراكية بصلة، كما لم تكن رأسمالية، بل كانت تخبطاً من جماعات لا ذمة لديها ولا ضمير.

إن هذا الواقع وما تسبب به النظام السابق يفترض أن لا يعني بأي حال بأن على العراق أن يبتعد كلية عن أن يكون له قطاع اقتصادي حكومي بمستوى معين ومجالات اقتصادية معينة، سواء أكان ذلك في مجال اقتصاد النفط الاستخراجي أم في القطاع الصناعي التحويلي، أم في قطاعات البنية التحتية (الهياكل الارتكازية)، بل لا بد من ذلك في اقتصاد متخلف ومدمر مثل الاقتصاد العراقي الذي يستوجب ويحتاج كل الطاقات والإمكانات والكفاءات لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ووضعه على السكة السليمة التي تسهم في تغيير بنيته الراهنة لصالح بنية اكثر توازناً وتكاملاً.

فمشاركة الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال قطاعها الاقتصادي لا تعني الاشتراكية، بل الرأسمالية بعينها في مرحلتنا الراهنة أولاً، وهذا لا يعني عدم فسح المجال بأوسع نطاق ممكن أمام حركة القطاع الخاص واستثماراته، سواء أكان محلياً أم أجنبياً، إذ أن العراق بحاجة إلى كل تلك القطاعات بما فيها القطاع المختلط الذي يربط بين المحلي والأجنبي والحكومي.

من يدرك عمق الأزمة الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن يدرك حركة وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية، ومن وعى العوامل الكامنة وراء هذه الأزمة، سيعي ايضاً، وخاصة بالنسبة للدول النامية والنفطية، ومنها العراق، المخاطر الجدية الكبيرة في عدم مشاركة قطاع الدولة في التنمية الاقتصادية وفي الرقابة الفعلية على حركة ونشاط رأس المال، سواء أكان مصرفياً أم عقارياً أم صناعياً ام تجارياً ام مضارباً في سوق الأوراق المالية ...الخ.

إن إهمال قطاع الدولة والتركيز على القطاع الخاص وحده لا يعني باي حال الرأسمالية، بل يعني الليبرالية الجديدة الأكثر تطرفاً وتوحشاً، كما عاشتها الولايات المتحدة وبريطانيا في السنوات العشر الأخيرة على نحو خاص. ولهذا فمن غير الممكن أن نرفض القطاع الحكومي في الاقتصاد بحجة أن النظام السابق سار باشتراكية مزعومة. إن الانفتاح الاقتصادي لا يعني رفض دور وقطاع الدولة في العملية الاقتصادية، بل يستوجبه في ظروف العراق الراهنة وأكثر من أي وقت مضى، وهو المنشط الفعلي للقطاع الخاص والذي سيسهم في توفير الأطر الضرورية للنمو والتوسع والنجاح.

ومن هنا تنشأ أهمية ان يقتنع الدكتور برهم صالح بأهمية وضرورة قطاع الدولة في العراق أولاً، وأن ليس مطلوباً من وزارة الصناعة أن تبيع جميع مصانع قطاع الدولة إلى القطاع الخاص، ما دامت هناك إمكانات مناسبة لتطوير هذا القطاع وجعله اللبنة المناسبة للتنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي ثانياً، مع توفير مستلزمات النهوض به إدارياً وفق أسس اقتصادية ومحاسبية سليمة ورقابة فعلية.

وعلى الرغم من ان النظام الاستبدادي العراقي كان سيئاً في سياساته الاقتصادية، إلا ان السنوات الأولى من العقد الثامن من القرن العشرين شهدت نمواً في القطاع الصناعي الحكومي ونجاحاً في أدائه وفي منتجاته، إلا أن الفورة النفطية وسياسة التنمية الانفجارية والرغبة في الهيمنة على الاقتصاد والحياة الاقتصادية للتحكم برقاب الناس وارزاقهم وعملهم هي التي أدت إلى عواقب سلبية على القطاع الصناعي العام والخاص في آن.

وعلينا ان نتذكر بأن عمليات التأميم في عام ١٩٦٤ في العراق كانت ضد المصلحة الوطنية وضد البرجوازية الوطنية وضد التطور الاقتصادي الصناعي وأعاقت حركة الاستثمارات المحلية صوب التنمية. ونحن اليوم أمام حركة معاكسة تسعى إلى إنهاء وجود قطاع الدولة لا في الصناعة فحسب، بل وفي قطاع النفط الاستخراجي وتكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى.

إن الدعوة إلى إلغاء قطاع الدولة الاقتصادي هو الركض وراء انموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي أصبح بائراً منذ فترة غير قصيرة من جهة، ولا تعبر عن حس اجتماعي لمصالح الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة التي يفترض أن تنهض الدولة بأعباء اقتصادية معينة وإنتاج سلع ذات استعمال واسع من جانب جميع فئات الشعب من جهة ثانية، والمشاركة في تأمين الأطر المناسبة لحركة وفعل ونمو القطاع الخاص من جهة ثالثة. كما أن أهمية هذا القطاع تكمن في ما تمتلكه الدولة من موارد مالية تتيح فرصة أفضل لاستخدامها في قطاعات اساسية تسهم في تراكم الثروة وإغناء الدخل القومي وتحسين مستوى حياة الناس. علينا أن لا نفكر بالمنافسة بين القطاعين، بل التكامل بينهما من جهة، ولكن المنافسة تكون على إنتاج السلعة الأفضل نوعية والأقل تكلفة والأكثر فائدة للاقتصاد الوطني والمجتمع.

برهم صالح

آراء وأفكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com